فانه من هزائم المتعلم الاقدام اللهم ضراعة اليك
بزيت انبيائك عليه افضل الصلاة والسلام وعليهم
والالك ان تزيدني بصيرة استدرك الجميل وان تكلني
اليك وان تقرح يا نعم المولى ويا نعم الوكيل واما
الفوائد فنقول ان الفصل نسبة اليه الجنس بالتقسيم
واليه النوع بالتقويم كما لا يخفى واليه الحصة قيل
عد الشيخ بالعلية فهو علة فاعلية لوجود الحصة
لانه لو لم يكن احدهما علة للاخر لا تستغني كل
منهما عن الاخر فلا يتحقق التلازم بينهما وهو
لا يصح واذا كان كذلك فلا يصح جعل الجنس
الحصة علة للفصل والا كان الجنس مستلزما
للفصل من جهة ان الحصة عليه جعلها علة تكون
سابقة ولا تتحقق لها الا بطبيعة الجنس فيكون
الجنس علة ايضا مستلزما للفصل وردبان
الفصل عنده علة فاعلية فتكون ناقصة فلا استلزام
لتوقفه على المادية وغيرها وذهب الامام الى ان
الفصل ليس علة في الجنس بعين الحصة وبسر
الخلاف ان فصل النوع لا يكون جنسا له على الاول
لما يلزم عليه من كون المعلول علة وبالعكس وبه تقدم
الشيء على ما تقدم عليه ويكون على الثاني ومن
ثم زعم قوم ان الناطق بالنسبة الى الحيوان

فصل

فصل الانسان والحيوان جنس وبالنسبة للملك بالعكس
وان الفصل الواحد لا يقارن جنسين في نوعين والا
لزم تخلف المعلول عن علته ضرورة عدم حصة كل نوع
في النوع الاخر مع تحقق الفصل الذي هو علتها
فكل من النوعين يخالفها في نوع واحد كالناطق
مقارن للحيوان والجسم والجوهر في الانسان
هذا على الاول واما على الامام فذهب اليه ما ذكر من الحكم
والتفصيل ايضا لكنه علل بان الحكم بكونه تمام
المميز لا يكون الا واحدا هذا ويرد على الاول ان
التخلف والتوارد انما يمتنعان في العلة التامة
لا الناقصة وما تقدم عن الشيخ من قبل الثانية
لا الاولى كما تقدم ومنها ان الحد لا بد من تركيبه من
الجنس والفصل عند الشيخ كما في الاشارات
فذهب اكثر شارحيه الى الانكار وتنقضوه بالاجزاء
الغير المجمولة كاجزاء العدد والبيت فانه يتم الحدود
بذكرها مع ان شيئا منها ليس مما ذكر قال بعض
الافاضل المراد الشيخ بما ذكر بعض الحدود
لا كلها والحق ما ذكره الشيخ بنا على ما ذكره من
ان المركب الحقيقي لا بد من ان راجع تحت مقولة من
المقولات العشر كما هو مذهب الاقدمين وكثير من
المتاخرين وح كل تام له جنس وفصل وحدث له اجزاء

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)